

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون



الجلسة ٦٥٤٢

الثلاثاء ٣١ أيار/مايو ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آرو (فرنسا)

الاتحاد الروسي السيد تشوركين
 ألمانيا السيد فيتغ
 البرازيل السيدة دنلوب
 البرتغال السيد موريس كابرال
 البوسنة والهرسك السيد بارباليتش
 جنوب أفريقيا السيد سانغكو
 الصين السيد يانغ تاو
 غابون السيد ميسون
 كولومبيا السيد ألتاتي
 لبنان السيد سلام
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
 نيجيريا السيد أونيمولا
 الهند السيد كومار
 الولايات المتحدة الأمريكية السيدة رايس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2011/314)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2011/314*)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أود أن أدعو ممثل السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد آلان لو روا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة. ووفقا لنفس المادة، أدعو السيد هاييلي منكريوس، الممثل الخاص للأمين العام في السودان، إلى الاشتراك في هذه الجلسة. ووفقا لنفس المادة أيضا، أدعو السيد إزيكيال لول جاتكوث، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/314*، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن السودان.

أعطي الكلمة الآن إلى السيد لو روا.

السيد لو روا (تكلم بالفرنسية): كما نعلم جميعا، تنتهي الفترة الانتقالية التي يغطيها اتفاق السلام الشامل في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١. لقد تحقق الكثير منذ وقعت حكومة السودان وحكومة جنوب السودان اتفاق السلام الشامل في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بما في ذلك إجراء الانتخابات الوطنية واستفتاء تقرير المصير في جنوب السودان. وعلاوة على ذلك، فإن الآليات الأمنية التي اتفق عليها الطرفان

بموجب اتفاق السلام الشامل ونفذت بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في السودان سمحت لهما بمعالجة الشواغل الأمنية بطريقة سلمية، مما مكن، في حالات كثيرة، من تجنب اللجوء إلى القتال المسلح خلال هذه الفترة الانتقالية.

لكن، على الرغم من تحقق الكثير، فإن عددا من المسائل الرئيسية في اتفاق السلام الشامل لا يزال عالقا، كما نعلم جميعا. وتشمل هذه المسائل بصفة خاصة وضع منطقة آبيي، والانتهاء من عمليات المشورة الشعبية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق وترسيم الحدود. ولم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بشأن المسائل المرتبطة بفترة ما بعد انفصال جنوب السودان، بما في ذلك مسألة تقاسم الثروة والجنسية. ويتفاوض الطرفان على مسائل اتفاق السلام الشامل الباقية باعتبارها حزمة شاملة. ومن بين كل هذه المسائل، فإن قضيتي آبيي وتقاسم موارد النفط تشكلان بالطبع أهم مسألتين سياسيا واقتصاديا.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي تطور إيجابي، وقع الطرفان، في ٣٠ أيار/مايو، ورقة الموقف المشترك بشأن أمن الحدود التي انتهت من إعدادها في ٤ نيسان/أبريل. واتفق الطرفان على إنشاء منطقة حدود مشتركة و الهيكل اللازم للإدارة المشتركة لهذه المنطقة. بيد أن اتفاقا بشأن آلية من طرف ثالث لمساعدة الطرفين في تنفيذ الاتفاق لا يزال عالقا.

وفي هذا السياق، وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن الحالة الأمنية في آبيي تثير القلق منذ بضعة أشهر. وبعد الاشتباكات في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وقع الطرفان اتفاقي كادوقلي في ١٣ و ١٧ كانون الثاني/يناير. ويشمل هذان الاتفاقان أحكاما لمعالجة الشواغل الأمنية والمتعلقة بالهجرة. وفي ٤ آذار/مارس، اتفق الطرفان أيضا على سحب جميع العناصر المسلحة من منطقة آبيي باستثناء

وحولها. وفي ٢١ أيار/مايو، أصدر الرئيس البشير مرسومين بجل مؤسسات منطقة آبيي وإعفاء مسؤوليها من مناصبهم.

واقترن الهجوم على آبيي بعمليات نهب وحرق واسعة النطاق للممتلكات، بما في ذلك مستودع برنامج الأغذية العالمي في آبيي، من جانب عناصر الميسيرية وقوات الدفاع الشعبي. ورغم تأكيد القوات المسلحة السودانية في آبيي للبعثة أنها ستتخذ الإجراءات لمنع هذه الحوادث، لا تزال عمليات النهب والحرق المتقطعة مستمرة رغم زيادة دوريات البعثة في المنطقة.

وتلبي المنظمات الإنسانية احتياجات الأشخاص المشردين. وتوزع المواد الغذائية ومواد حالات الطوارئ ويتم إجراء الفحص الطبي والتغذوي في ١١ مركزا صحيا و ٧ مراكز تغذوية في ولاية واراب. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن أكثر الاحتياجات إلحاحا هي الأغذية والمياه والمأوى والمواد غير الغذائية. ويقوم برنامج الأغذية العالمي حاليا بإطعام ٣٥ ٠٠٠ شخص مشرد داخليا، وأفادت المنظمات الإنسانية بحركة عودة إلى المناطق المتضررة.

وأبدت حكومة السودان استعدادها لسحب قواتها من منطقة آبيي فقط عندما يتفق الطرفان على ترتيبات أمنية جديدة ويبدأ تنفيذها.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن مجلس الدفاع المشترك أبلغ الجيش الشعبي لتحرير السودان، في ٢٣ أيار/مايو، بقراره وجوب فض ولاية الوحدات المتكاملة المشتركة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق وطلب تعاون الجيش الشعبي لتحرير السودان في سحب وإعادة نشر قوات الجيش الشعبي في هذه المناطق الواقعة جنوبي خط الحدود ١-١-٥٦ بحلول ١ حزيران/يونيه. وهناك حوالي ٤٠ ٠٠٠ فرد من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان يتحدرون من جنوب كردفان والنيل الأزرق.

الوحدات المتكاملة المشتركة ووحدات الشرطة المتكاملة المشتركة.

وبالرغم من احتواء الحالة الأمنية لبضعة شهور، فإن حكومة السودان لم تسحب شرطة النفط وقوات الدفاع الشعبي وميليشيا قبيلة الميسيرية التابعة لها. وحكومة جنوب السودان، من جانبها، لم تسحب عناصر الشرطة التي نشرتها من جانب واحد من جوبا منذ آب/أغسطس ٢٠١٠ والعناصر التي جرى تجنيدها محليا في منطقة آبيي.

وفي الوقت نفسه، لاحظت بعثة الأمم المتحدة في السودان حشدا للعناصر المسلحة من الجانبين. ومنذ ٣ أيار/مايو، أغلقت القوات المسلحة السودانية وميليشيا الميسيرية الطرق التي تربط شمال السودان وجنوبه، مما سبب المشقة للسكان المدنيين على طول الجهة الجنوبية من الحدود. ووردت تقارير أيضا عن وقوع عدد من الحوادث، بما في ذلك هجوم جهاز شرطة جنوب السودان على قافلة للوحدات المتكاملة المشتركة التابعة للقوات المسلحة السودانية يوم ١ أيار/مايو في توداش، مما أسفر عن مقتل ١١ جنديا من القوات المسلحة السودانية. وفي ١٠ أيار/مايو، تعرضت دورية تابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان لهجوم من جانب مسلحين من الميسيرية قرب دفرة، مما أسفر عن إصابة أربعة من حفظة السلام. وفي ١٩ أيار/مايو، هوجمت قافلة للقوات المسلحة السودانية، تحرسها البعثة، في منطقة يسيطر عليها جهاز شرطة جنوب السودان.

وكما يعلم المجلس، شنت القوات المسلحة السودانية هجوما واستولت على مدينة آبيي في ٢١ أيار/مايو. وبحلول يوم ٢٢ أيار/مايو، كانت القوات المسلحة السودانية قد سيطرت على المنطقة حتى نهر كير/بحر العرب. وفر السكان المدنيون في مدينة آبيي من المنطقة قبل الهجوم. ويقدر أن أكثر من ٤٠ ٠٠٠ شخص قد شردوا نتيجة القتال في مدينة آبيي

أن يحترم كلا الطرفين أحكام اتفاقات كادوقلي، وأن يحجما عن اتخاذ أي إجراءات عسكرية هجومية، وأن يعمل بطريقتة مفتوحة ومرنة مع الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي لإيجاد حل دائم لمسألة أبيي ولسائر المسائل العالقة الأخرى. والأمم المتحدة على استعداد، كعهدها دائما، لمساعدتهما على القيام بذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد لو روا على

بيانه.

وأعطي الكلمة الآن للسيد منكريوس.

السيد منكريوس (تكلم بالإنكليزية): كما أكد

وكيل الأمين العام لو روا، ستظل آفاق توطيد السلام بين شمال السودان وجنوب السودان، اللذين سيصبحان قريبا بلدين منفصلين، متوقفة على نوعية العلاقة التي ينشأها فيما بينهما، وسوف تشكل تلك العلاقة إلى حد كبير بفعل الاتفاقات التي يتوصلان إليها بشأن المسائل المتبقية من اتفاق السلام الشامل وترتيبات ما بعد الاستفتاء.

لذا لا أعالي في التشديد على الطابع الحرج

للمفاوضات الجارية على هذه المسائل، والمسؤولية التي تقع على عاتق قادة الجانبين في التوصل إلى اتفاقات سوف توفر الأساس للسلام والأمن في السودان، وفي جنوب السودان، وفي سائر المنطقة. ومن الضروري أن يبدي قادة كلا الجانبين الإرادة السياسية اللازمة لإيجاد حلول لهذه المسائل والاتفاق على آليات لتنفيذها، مع التركيز بوجه خاص على آلية لإدارة الحدود وعلى إيجاد حل دائم لمنطقة أبيي. وليس هناك وقت لنضيعه.

وحتى الآن، على الرغم من إحراز بعض التقدم في

المفاوضات على بعض هذه المسائل، فإن الخلافات العالقة على مسائل أخرى - مثل الحالة المتردية في الواقع في أبيي - تهدد بالمزيد من التدهور في العلاقات الذي قد يعرقل إنشاء

وفي ٢٦ أيار/مايو، أبلغت الحركة الشعبية لتحرير السودان البعثة بأن الحالة الأمنية في ولاية النيل الأزرق تزداد توترا بعد أحداث أبيي. وتلقت البعثة تقارير تفيد بأن كلا من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان يحشد القوات في جنوب كردفان. وسواصل مراقبة هذه المناطق عن كثب ونبقي المجلس على علم بأي تطورات.

وكما شدد الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٧ أيار/

مايو (S/2011/314*)، الذي ينظر فيه المجلس حاليا، فإن الشرط العام لتحقيق السلام والاستقرار في السودان والمنطقة يظل إقامة علاقات حسن جوار بين الشمال والجنوب. وثمة حاجة ماسة لأن يعالج الطرفان في أقرب وقت المسائل العالقة لاتفاق السلام الشامل وما بعد الانفصال. وكما ذكر الأمين العام، فإن المحافل الوحيدة المتاحة للطرفين لحل المسائل الأمنية، في ظل انعدام الاتفاق، هي الآليات المنشأة بموجب اتفاق السلام الشامل وتدعمها البعثة.

وفي هذا السياق، حث الأمين العام الطرفين ومجلس

الأمن على النظر في تمديد فني للبعثة من شأنه أن يوفر فترة انتقالية حتى يتمكن الطرفان من التوصل إلى تسوية بشأن هذه المسائل وإنشاء آليات التنفيذ اللازمة. ورغم إعراب حكومة السودان عن استعدادها لمناقشة تمديد فني للبعثة، خلال اجتماع مع الأمين العام هذا الصباح، إلا أن الممثل الدائم لحكومة السودان سلم الأمين العام رسالة من وزير خارجيته تفيد بتقدير الحكومة لعمل البعثة وقرارها أنه مع انتهاء الفترة الانتقالية، فإن حكومة السودان قررت أنه ينبغي ألا تستمر ولاية البعثة بعد ٩ تموز/يوليه ٢٠١١.

وعلى ضوء قرار حكومة السودان عدم الموافقة على

التمديد التقني لبعثة الأمم المتحدة، فإن الأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لنشر بعثة في جنوب السودان على النحو المبين في تقرير الأمين العام. في غضون ذلك، من الضروري

أما الطرف الأكثر التزاماً بالحكمة وضبط النفس؛ فقد مدت حبال الصبر كلما تهادى الشريك في تجاوزاته، أو اعترضت العقبات مسيرة التطبيق. ويقف دليلاً على ذلك رصيدنا المهول من المواقف الإيجابية تجاه جميع المبادرات والمقترحات الرامية إلى إعانة الطرفين على تجاوز تلك العقبات. بفضل ذلك، ها نحن نقف اليوم على مشارف خواتيم المرحلة الانتقالية، بالرغم من أن هناك بعض المسائل الهامة المعلقة التي كان بالإمكان تسويتها بصورة شاملة ومستدامة لو أن الطرف الآخر كان بذات الروح والالتزام.

ونحن نتداول اليوم بشأن تقرير الأمين العام (*S/2011/314) الذي تضمنت توصياته إنشاء بعثة للأمم المتحدة في جنوب السودان خلفاً لبعثة الأمم المتحدة الحالية في السودان، لا بد لنا من أن نسترجع الخلفية المرجعية لإنشاء هذه البعثة، ونذكر هنا برسالتنا (S/2004/425) إلى مجلس الأمن بهذا الخصوص المؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤ التي اعتمد المجلس على ضوئها بيانه الرئاسي S/PRST/2004/18، ثم اتخذ لاحقاً قراره ١٥٤٧ (٢٠٠٤)، الذي خول بموجبه إرسال بعثة سياسية لتقييم الدور المتوقع للأمم المتحدة في مراقبة تطبيق اتفاق السلام الشامل المرتقب آنذاك، وصولاً إلى قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥) الذي خول نشر البعثة عقب التوقيع على اتفاق السلام الشامل، وحدد صلاحيتها تحت الفصل السادس من الميثاق لمراقبة تطبيق اتفاق السلام الشامل.

ونجدد، من هذا المنبر، الإعراب عن تقديرنا للأمم المتحدة ودورها في دعم تطبيق اتفاق السلام الشامل ومساعدة طرفي الاتفاقية خلال السنوات الخمس الماضية، بما في ذلك دورها في مختلف مراحل عملية الاستفتاء. ومثلما كنا نؤكد من قبل باستمرار أن موعد إجراء الاستفتاء في ٩ كانون الثاني/يناير الماضي كان تاريخاً مقدساً يتعين الالتزام به حرفياً في جميع الأحوال، فإننا، بذات المنطق، نؤكد

دولتين تملكان مقومات الحياة وتمتعان بالسلام داخلهما وفيما بينهما. ويمكن أن يؤثر هذا أيضاً سلباً على المنطقة بأسرها، مما يشكل تهديداً مستمراً للسلام والأمن الدوليين، وذلك أمر استثمر المجتمع الدولي الكثير حتى الآن لتجنبه.

يبد أي أود أن أشير هنا إلى أن بإمكان الطرفين، بفضل الجهود المنسقة للمجتمع الدولي ودول المنطقة في حثهما وتشجيعهما ومساعدتهما على فعل ما هو صحيح من أجل مستقبلهما، أن يتفاديا الطلاق المرير ذي النتائج الدائمة.

وبما أن بيان السيد لو روا قد غطى تغطية كاملة الحقائق كما هي، فليس لدي الكثير لأضيفه هنا، لكنني على استعداد للرد على أي أسئلة في هذا الصدد، سواء هنا أو في مشاورات المجلس السرية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد منكريوس على بيانه.

وأعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): يطيب لي أن أقدم إليكم بالتهنئة وأنتم تحتتمون اليوم رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر بتنظيم هذه الجلسة الهامة مضموناً وتوقيتاً. ونهنئ بلدكم فرنسا على ما لمسناه من إدارتها الحكيمة لفعاليات مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو.

تتعقد هذه الجلسة بعد عودة المجلس من زيارته التي شملت أفريقيا ومن ضمنها بلدي السودان، الذي أصبح الآن قارب قوسين أو أدنى من بلوغ التاريخ المحدد لنهاية الفترة الانتقالية في التاسع من تموز/يوليه القادم، وهذا هو الفصل الأخير من تطبيق اتفاق السلام الشامل. ومثلما كان التوصل إلى هذه الاتفاقية التاريخية هدفاً استراتيجياً لحكومة السودان، قدمت من أجله كل ما عز وغلا، فإن إكمال تطبيقها بمسؤولية وجدية كان أيضاً هدفاً استراتيجياً لحكومة السودان، التي برهنت عملياً، بشهادة الشركاء والوسطاء،

فقد كان من الطبيعي أن يحدث هذا في ضوء التغاضي عن الخروقات الأولى لقوات الحركة الشعبية في منتصف نيسان/أبريل الماضي حيث قتلت عددا كبيرا من القوات المسلحة السودانية. ووقتها مارسنا الحكمة وضبط النفس وتم التوصل إلى اتفاقيتي كادوقلي الموقعيتين في ١٣ و ١٧ كانون الثاني/يناير اللتين نصتا على سحب جميع القوات من قبل الطرفين خارج منطقة أبيي وإحلالها بوحدات مشتركة من قوات الطرفين ولكن لم يلتزم الطرف الآخر بذلك بل أبقى على قواته في المنطقة بعد أن دعمها بما يربو على ألفي جندي تم نشرهم في المنطقة، وهم يرتدون زي شرطة الجنوب باعتبارهم شرطة حيث استمرت بعد ذلك الاعتداءات الاستفزازية من قبل هذه المجموعات بما في ذلك اختطاف ٦ من أفراد القوات المسلحة السودانية. ومارسنا ضبط النفس. أولئك الستة كان قد تم نشرهم ضمن القوات المشتركة واحتطفتهم قوات الحركة في مطلع شباط/فبراير الماضي. ثم تلا ذلك قتل قوات الحركة الشعبية، بتاريخ ١٢ شباط/فبراير الماضي، ١٢ من التجار الشماليين ودُمرت ممتلكاتهم. فاجتمعت، في ضوء ذلك، اللجنة السياسية للنظر في احتواء الموقف وأكدت الالتزام باتفاقيتي كادوقلي. وعند قدوم وفدنا للمشاركة في الاجتماع، تم الاعتداء عليهم وحصبهم بالحجارة.

وبرغم ذلك، انعقد على الفور اجتماع مجلس الدفاع المشترك في محاولة لاحتواء الموقف ولكن دون جدوى في ضوء استمرار اعتداءات واستفزازات الطرف الآخر حيث قامت قوات الحركة بنصب كمين لقواتنا المسلحة العاملة ضمن الوحدات المشتركة تم فيه قتل ١٤ جنديا وجرح ١١ آخرون. ولم تقف الاعتداءات عند هذا الحد بل مضت قوات الحركة دون وازع أو رادع لتنفيذ هجومها الأخير، وبدم بارد، على الوحدات التي تضم أفراد قواتنا المسلحة ضمن الوحدات المشتركة. فأني انتهاك صارخ أكثر من هذا.

لمجلسكم الموقر أن انتهاء المرحلة الانتقالية وفقاً للتاريخ المنصوص عليه في اتفاقية السلام الشامل، وهو التاسع من تموز/يوليه القادم، هو أيضاً تاريخ مقدس بالنسبة لنا، بما في ذلك إنهاء وجود بعثة الأمم المتحدة في شمال السودان. ويتسق ذلك مع ما نص عليه اتفاق السلام الشامل، بل وتضمن ذلك في دستور جمهورية السودان. هذا بالطبع مقروءاً مع ما نصت عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بدءاً من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥) وانتهاء بآخر قرار مدد ولاية البعثة حتى التاسع من تموز/يوليه موعد نهاية الفترة الانتقالية وهو قرار المجلس ١٩٧٨ (٢٠١١).

ولذلك خاطبت حكومة السودان السيد الأمين العام للأمم المتحدة بهذا المعنى على خلفية ما جاء في الفقرة ٨١ من تقريره المعروف على مجلسكم والتي حث فيها الطرفين على النظر في إمكانية التمديد الفني المؤقت للبعثة لمدة ثلاثة أشهر أخرى. وعليه، فإن حكومة السودان أكدت للسيد الأمين العام ضرورة الالتزام بإنهاء ولاية البعثة في ٩ تموز/يوليه التزاماً بالمرجعيات التي أشرنا إليها.

إن أي محاولة لتعليل استمرار بقاء البعثة بسبب أن هناك مسائل عالقة هو في تقديرنا بجانب الصواب، إذ أن تسوية ما تبقى من مسائل عالقة مكائماً طاولات التفاوض السياسي الجاد بين الشريكين وهناك فريق الحكماء الأفارقة بقيادة الرئيس ثابو مبيكي الذي يبذل جهوداً مقدرة لمساعدة الطرفين على تسوية هذه المسائل العالقة. ولعل أعضاء المجلس الموقر يذكرون جيداً كم كررنا في بياناتنا المناشدات من أجل أن يعمل المجتمع الدولي، ومجلس الأمن تحديداً، على مساعدة الطرفين على تسوية القضايا المعلقة بما في ذلك مسألة أبيي. وكم سردنا وفصلنا في بياناتنا في هذا الخصوص في ما بدا للبعض وكأنه إطالة أو تكرار في الخطاب.

ولكن ما نبهنا إليه بالأمس القريب هو ما برز واقعا للعيان من خلال التطورات الأخيرة التي شهدتها منطقة أبيي.

والجيش الشعبي إلى الجنوب من بحر العرب، يسهل من إمكانية التوصل إلى ترتيبات أمنية وسياسية جديدة يتفق عليها الطرفان. بما يمكن من نشر وحدات مشتركة من الطرفين في المنطقة أو ربما الاتفاق على أي ترتيب ذي طبيعة أكثر فعالية لإيجاد آلية جديدة تحل محل القوات المسلحة السودانية وقوات الحركة الشعبية الموجودة في المنطقة، آخذين في الاعتبار المقترح المقدم من السيد ثابو مبيكي، رئيس فريق الحكماء الأفارقة، في هذا الخصوص والذي يشير إلى إنشاء قوة شرطة مشتركة في المنطقة ونشر قوة أفريقية صغيرة لتمكين قوات الطرفين الموجودة في المنطقة من الانسحاب. كما اشتمل المقترح على إيجاد آلية مراقبة دولية للمنطقة بأسرها علاوة على اضطلاعها بمهمة مراقبة الحدود وهذا المقترح هو الآن قيد الدراسة من قبل الطرفين. وقد أثبت نجاحه في تجربة ما قبل اتفاق السلام الشامل عندما تقدم به السيد دانفورث. فلنا في التجارب والسوابق عبرة ويمكن أن نأخذ بها.

ختاماً، إننا نحدد التأكيد على أن وجود قواتنا المسلحة في منطقة أبيي أملت علينا الاعتداءات المتلاحقة من الطرف الآخر. وهو، كما أشرنا، ليس وجوداً نهائياً بل إلى حين التوصل إلى ترتيبات متفق عليها لإحلال آلية بديلة وفاعلة في بسط الأمن والاستقرار. ونؤكد لكم أن وجودنا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يطلق عليه أي أحد أنه احتلال لأننا دولة ذات سيادة. فإن حركة القوات القومية من منطقة إلى أخرى هو تواجد وليس احتلالاً ولعلني لست في حاجة إلى أن أوضح الفرق بين الاحتلال والتواجد.

إننا سيدّي الرئيس نؤكد لكم في الوقت ذاته، مساعينا الدؤوبة والجادة بهدف التوصل إلى تسوية فيما يتعلق بالقضايا العالقة، بما فيها الحدود وآليات مراقبتها، والشؤون الاقتصادية، والديون والأرصدة، والمواطنة، والاتفاقات الدولية والصكوك. ومهما تكررت خروقات الطرف الآخر،

وعناصر الأمم المتحدة كانت ضمن هذه الوحدات بتاريخ ١٩ أيار/مايو الجاري مما أدى إلى مقتل ٢٢ فرداً وجرح وفقدان العشرات حتى الآن. وهكذا، كان لا بد من وضع حد لقتل العشرات من جنودنا بهذه الكيفية.

وكما أوضحت لكم من خلال السرد أعلاه، فإننا طيلة الفترة الماضية ظللنا نمارس ضبط النفس والحكمة. وظللت شخصياً أقدم للسادة أعضاء المجلس الموقر، فرادى ومجتمعين، وكذلك للسيد وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، المعلومات الخاصة بخروقات الحركة بالتفصيل وبصورة يومية في الأسابيع الماضية لكن للأسف استمرت تلك الخروقات ولم تُرسل رسائل قوية. وكان لا بد أن يكون للصبر حدود فلا يمكن لقواتنا المسلحة أن تستقبل الرصاص دون أن تدافع عن نفسها. ولكن أيضاً كان لا بد من أن يتم استعادة الأمن وسلطة القانون في منطقة أبيي في ضوء هذه الخروقات وهذا هو الذي تقوم به قواتنا المسلحة في منطقة أبيي ولا بد وأنؤكد من على هذا المنبر أن وجودنا في منطقة أبيي، مثلما ذكر السيد وكيل الأمين العام، ليس وجوداً نهائياً أو لأجل غير مسمى بل هو وجود إلى حين التوصل إلى اتفاق يقضي بترتيبات سياسية وأمنية ملزمة تضمن عدم تكرار مثل هذه الخروقات والهجمات من قبل قوات الحركة الشعبية.

وأنا أثق في حكمة المجلس بأنه دوماً عندما يعالج القضايا ينظر إلى الأسباب الجذرية ولا ينظر إلى الأعراض. إن القوات المسلحة الموجودة الآن في منطقة أبيي تنتشر على بعد ١٤ ميلاً إلى الشمال من حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، وهذا التزام كامل وشامل بما نص عليه اتفاق السلام الشامل بينما أن قوات الحركة تنتشر إلى الجنوب من بحر العرب وهذا انتهاك سافر لما نص عليه اتفاق السلام.

وعليه، فإن الإبقاء على الوضع الراهن، أي القوات المسلحة السودانية إلى الشمال من بحر العرب، الوضع الحالي،

الأمم المتحدة حتى الآن بشأن التخطيط لإقامة بعثة جديدة في جنوب السودان، تعقب بعثتها الحالية في السودان.

ويستحيل النظر في مسألة هيكل وجود الأمم المتحدة في جنوب السودان بعد الاستقلال، بدون الأخذ في الاعتبار بالسياق الذي تولد فيه هذه الدولة الجديدة، بما فيه الديناميات الإقليمية. ولا يمكن تحليل أو معالجة القضايا الداخلية المتعلقة بجنوب السودان، كما أشار إليها الأمين العام، بمعزل عن حال العلاقة بين الشمال والجنوب. وكما لاحظ الأمين العام، فإن هذه العلاقة تظل العامل الرئيسي المؤثر على السلام والاستقرار على حدود كلا الطرفين.

وتتفق حكومة جنوب السودان مع وجهة نظر الأمين العام القائلة بأن القضايا الأمنية التي تؤثر على جنوب السودان، ترتبط ارتباطاً مباشراً بالقضايا الأمنية الثنائية بين الشمال والجنوب. وإن هدفنا هو أن نرى تعايشاً سلمياً بين الدولتين الجارتين، جنوب السودان والسودان. وقد أظهرت الأحداث الأخيرة مدى التحدي الذي يكمن وراء تحقيق هذا الهدف، كما كشفت الأحداث نفسها عن أهمية استمرار دعم الطرف الثالث لهذا الهدف، إن أريد له أن يتحقق.

واضعين هذا في الاعتبار، فإن الأولوية القصوى لحكومة جنوب السودان، هي ضمان استمرار دعم الأمم المتحدة الحالي للترتيبات الأمنية الشمالية - الجنوبية، وخاصة في الحدود. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الأطراف بشأن إنشاء إطار أمني متفق عليه، يحكم العلاقة بين الشمال والجنوب بعد ٩ تموز/يوليه.

لكن كما لاحظ الأمين العام نفسه في تقريره الخاص، فإن تنفيذ الترتيبات الأمنية أثناء الفترة الانتقالية سوف يشكل تحدياً كبيراً، وعليه، فإن أي اتفاقات مستقبلية سوف تتطلب دعماً خارجياً. ومن رأينا أن الأمم المتحدة قادرة على توفير هذا الدعم، وأنها تتمتع بحرية الحركة

فإن ذلك لن يصرفنا عن هدفنا الأساسي، وهو التوصل إلى تسويات متفق عليها بشأن هذه المسائل، بما يكفل إقامة دولة آمنة ومستقرة في جنوب السودان، تربطها علاقات تعاون وعمل مشترك مع الشمال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للسيد جاتكوث.

السيد جاتكوث (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن كثيراً لهذه الفرصة لأتحدث إلى مجلس الأمن كي أعرب عن آراء حكومة جنوب السودان. وأريد أن أنقل إلى المجلس تحيات وزير التعاون الإقليمي، دينغ أليز كول، وأنقل كذلك أسفه على عدم تمكنه من الوصول إلى نيويورك لحضور هذه الجلسة، بسبب الأحداث الأخيرة الجارية على الأرض.

وأود بالنيابة عن حكومة وشعب جنوب السودان، أن أعرب عن تقديري لتركيز المجلس واهتمامه بالأحداث الجارية في السودان، وعلى جهوده الهادفة إلى التنفيذ الكامل والنهائي لاتفاق السلام الشامل. وفي ذلك الصدد، فإننا نقدر كثيراً زيارة المجلس إلى السودان وجنوب السودان في الأسبوع الماضي. ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا الخالص لعمل معالي الأمين العام، بان كي مون، وممثل السيد هابيلي منكريوس، في دعم عملية اتفاق السلام الشامل. ونحن ممتنون أيضاً للدعم المستمر من قبل الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، تحت قيادة الرئيس تابو مبيكي.

ترحب حكومة جنوب السودان بتمديد مجلس الأمن مؤخراً لولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان، وتؤكد طلبها المتعلق بالوجود المستمر للأمم المتحدة في جنوب السودان، بعد إعلان استقلاله في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١. وفي هذا الصدد، فنحن نرحب بتقرير الأمين العام الخاص عن السودان (S/2011/314*) وكذلك بالعمل الذي قامت به

المسلحة السودانية لأببى مؤخرًا، يشكل انتهاكاً خطيراً لاتفاق السلام الشامل. كما تمثل أفعال حكومة الخرطوم في الأسبوع الماضي، تصعيداً خطيراً يهدد باستئناف الصراع المسلح بين الطرفين. ويتعين على مجلس الأمن التدخل بالسرعة والعزم المطلوبين. وندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى الإدانة القاطعة لهذه الخطوة التي اتخذتها الخرطوم لاحتلال أببى بالقوة، ونطالب القوات المسلحة السودانية بالانسحاب الفوري وغير المشروط منها. كما يتعين السماح لبعثة الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية بالوصول الكامل إلى المنطقة، بما يتفق والتزامات الخرطوم الدولية.

وتأسف حكومة جنوب السودان لحادثة إطلاق النار التي أدت إلى تبادل النيران بين الطرفين في ١٩ أيار/مايو، الذي هدد فوج الأمم المتحدة في المنطقة، كما نأسف على خسائر الأرواح الناجمة عن الحادث. وندعم مطالب بعثة الأمم المتحدة بالتحقيق المشترك في هذه الأحداث، وسوف نتعاون على نحو كامل في هذه العملية. ويتعين تقديم المسؤولين عنها للعدالة، بما في ذلك المحاكمة الجنائية. بيد أن ذلك الحادث المؤسف، لا صلة له، ولا يمكن له أن يبرر الاستخدام المفرط للقوة من قبل الخرطوم في السعي لاحتلال أببى، والمساس بالتنفيذ النهائي والكامل لاتفاق السلام الشامل. فقد أخلت أفعال الخرطوم غير المسؤولة إخلالاً فادحاً بالتقدم الذي أحرز بموجب نصوص اتفاق السلام الشامل، وهي تهدد بتبديد ست سنوات من العمل الشاق من أجل إحلال السلام، في أشد اللحظات حسماً.

كما وخلف هذا الغزو وراءه عواقب إنسانية وخيمة. فلا يزال مجهولاً الأثر الكامل للعنف الذي شهدته أببى، بما فيه عدد القتلى من المدنيين، ومكان وجود الذين شردتهم أحداث العنف. ونحن نأسف لما ذكر في التقارير عن التزام قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة البقاء في ثكناتها أثناء الهجمات التي شنتها القوات المسلحة السودانية على المنطقة، على الرغم

والقدرة على مراقبة حدود كلا الطرفين. وهذا أحد مطالب اتفاق السلام الشامل، وهو يعبر عن مصالح كلا الطرفين.

في ذلك السياق، فنحن ننوه ونرحب بالعرض الذي تقدمت به حكومة إثيوبيا لكلا الطرفين. وقد رحبت حكومة جنوب السودان بالعرض، وهي تشجع حكومة السودان على قبوله.

ونقترح أن يكون الهدف الرئيسي للأمم المتحدة، تفادي حدوث فجوة أمنية عقب ٩ تموز/يوليه. ففيما لو تم تقليص بعثة الأمم المتحدة في السودان في ذلك التاريخ، دون وجود آليات متفق عليها، وتتمتع بالولايات التي تمكنها من مراقبة الوضع الأمني في الحدود، فسوف يجد المجتمع الدولي نفسه عاجزاً عن الاستجابة الفعالة لأي تهديدات للسلام والأمن الدوليين في هذه المناطق الحدودية. وربما تكون الأمم المتحدة بحاجة للتخطيط لاحتمال نشر قوات حفظ السلام في الجانب الجنوبي وحده على الحدود المستقبلية.

ويقتصر الاقتراح الحالي المقدم من قبل الأمين العام، بشأن إعطاء ولاية لنشر قوة عسكرية في جنوب السودان بعد ٩ تموز/يوليه، على التصدي للقضايا الأمنية داخل حدود الدولة الجديدة، والتركيز على مساعدة الحكومة في تمديد سيادة القانون وحماية المدنيين. أما مراقبة الحدود، فتتطلب عدداً أكبر من الـ ٧٠٠٠ جندي الذي اقترحه الأمين العام، وسوف يكون لهذه القوة مجال تركيز أمني يختلف عن ذلك الذي اقترحه التقرير. وعلى الأمم المتحدة القيام بما هو ضروري لتعزيز أمن كلتا الدولتين. كما أن بعثة الأمم المتحدة، أو أي آلية أخرى متفق عليها، سوف تتطلب ما يكفي من الموارد العسكرية للنهوض بمهامها.

ولدور الأمم المتحدة في الأمن الحدودي أهمية بالغة، بالنظر إلى الحالة الأمنية الراهنة في أببى، وهي حالة تبدي حيالها حكومة الجنوب قلقاً بالغاً. ذلك أن احتلال القوات

لقد أخّرت الخرطوم تنفيذ شروط بروتوكول آبيي وإجراء الاستفتاء مما أتاح لها. مرور الوقت التهرب من التزاماتها القانونية في ما يتعلق بآبيي. وفي محاولة لإيجاد حل سلمي، قبلت حكومة جنوب السودان الإحالة إلى التحكيم الملزم. إن قرار محكمة التحكيم الدائمة عام ٢٠٠٩، الذي حدد حدود آبيي، ملزم للطرفين ويجب تنفيذه.

وتظل حكومة جنوب السودان ملتزمة بعملية التفاوض بقيادة فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي وبالتوصل إلى اتفاق سياسي يتماشى مع شروط قرار محكمة التحكيم الدائمة، كما دعا مجلس الأمن ذاته مؤخرا. وهذا يعني أنه يجب احترام سلامة حدود آبيي كما حددها محكمة التحكيم الدائمة باعتبارها الأساس لأي حل. ولا بد من دعم المفاوضات والإسراع بها. لكن المجلس يجب أن يفهم ويعترف بأن للخرطوم تاريخا من إبرام الاتفاقات بشأن آبيي ثم الإخفاق في احترامها لاحقا. نحن نهيئ بأعضاء المجلس استخدام مساعيهم الحميدة لحث حزب المؤتمر الوطني على التوصل إلى اتفاق نهائي وملزم، والعمل مع حكومة جنوب السودان للانتهاء من تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

ونحن نرفض أيضا بشكل قاطع أي إشارة من جانب الخرطوم إلى أن اتفاق السلام الشامل نفذ بالكامل. إن اتفاق السلام الشامل اتفاق ملزم قانونا للطرفين، ولا يزال يتعين تنفيذ التزامات مهمة، تتعلق على سبيل المثال بآبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق. لا يستطيع الشمال أن ينسحب بشكل انفرادي من هذه الالتزامات المعلقة. وبالإضافة إلى ذلك، اتفق الطرفان في اتفاق السلام الشامل على بعثة للأمم المتحدة لمراقبة تنفيذ الاتفاق ولا يستطيع الشمال أن يسحب موافقته على هذه البعثة للأمم المتحدة قبل الوفاء بالتزامات اتفاق السلام الشامل وقبل أن تصبح غير ذات صلة.

ونشير إلى أنه، وفقا لأحكام اتفاق السلام الشامل، فإن دولة مستقلة في جنوب السودان ستصبح واقعا في

من أن لقوة حفظ السلام ولايات قوية تتحول لها حماية المدنيين في حالات الخطر الوشيك. والآن فقد أشعلت القوات المسلحة السودانية ووكلاؤها، النيران في ضاحية آبيي، وسهلت تدفق العرب الرعاة من قبيلة المسيرية فيها.

وقد أسفر ذلك عن هروب آلاف المدنيين من المنطقة. وينبغي للمجلس توجيه أقوى إداناته لهذه المحاولة الهادفة إلى تغيير التركيب الديموغرافي لآبيي بالقوة. فبإحراقه لآبيي، وإرغامه للسكان المدنيين على مغادرة المنطقة، إنما سعى حزب المؤتمر الوطني إلى نقض التزاماته المنصوص عليها في بروتوكول آبيي الملحق باتفاق السلام الشامل، إضافة إلى أنه جعل من الصعوبة بمكان إجراء الاستفتاء المطلوب في أقرب وقت ممكن. ونحن ندعو حزب المؤتمر الوطني إلى إعادة فتح الحدود، حتى يصبح ممكناً للذين شردوا من بيوتهم العودة إليها، كما نطالبه بالسماح لمنظمات الغوث الإنساني بتوصيل المساعدات المطلوبة.

ونرفض كذلك وندين بأقوى العبارات، الأوامر الرئاسية التي أصدرها الرئيس البشير، سعياً منه لحل المجلس الإداري لآبيي، وعزل موظفي المجلس. يجب إعادة إدارة آبيي إلى موقعها على الفور ويجب بقاء كل الترتيبات الإدارية الخاصة لآبيي حتى إيجاد حل يقبله الطرفان.

وإلى حين إيجاد حل، فإن آبيي لا تتبع بالكامل الشمال ولا الجنوب. ولذلك نحن نرفض مزاعم حزب المؤتمر الوطني بأن آبيي جزء من الشمال. إن التزامات الطرفين في ما يتعلق بآبيي حددت بوضوح تام في اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك في بروتوكول آبيي. وهذا يستلزم إجراء استفتاء لتقرير ما إذا كانت آبيي ينبغي أن تبقى في الشمال أو تعود للجنوب، الذي نقلت منه لأسباب إدارية في عام ١٩٠٥. نحن نؤمن بالمبدأ المقبول دولياً الذي يقضي بأن النقل الإداري لا يستتبعه نقل الأراضي.

هذا السياق، نود أن نؤكد من جديد أهمية الملكية الوطنية وأن نعرب عن رغبتنا في العمل في شراكة مع منظومة الأمم المتحدة. ونلاحظ أن الخفض التدريجي للبعثة سيستند إلى معايير تتفق عليها مع حكومة السودان ومجلس الأمن، ونرحب بالنظر المبكر في هذه المعايير.

وأخيرا، نرحب باقتراح أن تضطلع البعثة بدور تنسيقي في حشد الأطراف الدولية للتكلم بصوت واحد في مساعدة الحكومة الجديدة في التصدي لتحديات توطيد السلام.

من الجلي أنه لا يزال يتعين وضع وتحديد كثير من التفاصيل في ما يتعلق بميكمل وجود الأمم المتحدة. ونرحب بحوار متكرر ومفصل مع المجلس والأمانة العامة خلال الأسابيع المقبلة.

أود أن اختتم بتكرار ما قاله فخامة الرئيس سالفا كير في جوبا الأسبوع الماضي. نظل ملتزمون بالسلام، لكن لا ينبغي تفسير هذا على أنه جبن. لن نعود إلى الحرب لأننا قاتلنا بما فيه الكفاية. ونرفض الاستفزاز. سيصبح جنوب السودان مستقلا في ٩ تموز/يوليه، ونتطلع إلى اعتراف المجلس بسرعة بهذا في الأيام التالية لذلك. لكن علينا أيضا أن نكفل أن الدولة الجديدة دولة مستقرة وآمنة وفي سلام مع جيرانها. هذا هو تحدينا المشترك ومسؤوليتنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد جاتكوث على بيانه.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.

٩ تموز/يوليه. وترحب حكومة جنوب السودان بمقترحات الأمين العام المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للدولة الجديدة للتصدي للتحديات السياسية والأمنية والمتعلقة بالحماية بطريقة تعزز سلطتها وتهيئ بيئة تمكينية لبناء الدولة والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. ونرى أن على الأمم المتحدة المضي قدما في إنشاء بعثة توطيد السلام في جنوب السودان اعتبارا من ٩ تموز/يوليه. وإذا لم يتم الاتفاق بين طرفي اتفاق السلام الشامل بشأن استمرار للوجود الدولي في المناطق الحدودية، فقد تحتاج ولاية تلك البعثة أن تتضمن عنصرا لمراقبة الحدود في الجنوب.

ونرحب باعتزام الأمين العام إنشاء فريق متقدم يتألف من فريق لإدارة العليا يتمتع بالخبرات المتخصصة اللازمة لإنشاء القدرات الأساسية للبعثة الجديدة، ونشجع الفريق المتقدم على بدء عمله فورا. وتتطلع حكومة جنوب السودان إلى المشاورات مع الأمم المتحدة بشأن تعيين الممثل الخاص للأمين العام وغيره من كبار مسؤولي الأمم المتحدة في البعثة الجديدة.

ونشير إلى أن حماية المدنيين هي أولا وقبل كل شيء المسؤولية السيادية للحكومة، كما ذكر الأمين العام في تقريره. إن حكومة جنوب السودان تقبل تماما مسؤوليتها عن حماية المدنيين في جنوب السودان. ونوافق أيضا على التوصية بأن الدعم الخارجي للحكومة لبناء قدرتها لحماية المدنيين ينبغي أن يكون أساسا نشاطا مدنيا. وترحب حكومة جنوب السودان بتوصية الأمين العام بولاية بموجب الفصل السابع من الميثاق لتوفير حماية مادية للمدنيين المعرضين لتهديد وشيك بأخطار بدنية، في حدود القدرات، وبما في ذلك من خلال استخدام القوة كملاذ أخير.

وترحب حكومة جنوب السودان بتوصية الأمين العام بمساعدة الحكومة وأصحاب المصلحة المحليين في منع نشوب الصراع وتوطيد السلام وتعزيز نظام متعدد الأحزاب ومعالجة المسائل المتعلقة بالسلام والحوكمة والمصالحة. وفي